

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
الجامعة المستنصرية  
كلية الادارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد



تأثير اقتصاد الظل في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية العراقية  
- حالة دراسية للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٩)

رسالة تقدمت بها

حراء رسول عبدعلي الساعدي

الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

بإشراف

الاستاذ المساعد الدكتور

نضال شاكر الهاشمي

## الاستنتاجات

- ١- يتمثل أقتصاد الظل في العراق بثلاث شرائح هي ، شريحة الانشطة الهامشية في قطاع الخدمات الانتاجية مثل الباعة المتجولين وماسحي الاحذية وسائقي السيارات وغيرهم، في حين تتضمن الشريحة الثانية الأنشطة الانتاجية الصغيرة مثل المهن الحرفية كالميكانيكي والكهربائي وأصحاب ورش النجارة..... الخ . وتمثل هاتان الشريحتان جانب الاقتصاد غير الرسمي (المشروع) من أقتصاد الظل. اما الشريحة الثالثة فهي الشريحة التي تدخل فيها أنشطة السرقات والتهرب وغسل الاموال والتجارة غير المشروعة والفساد.....الخ، والتي تمثل جانب الاقتصاد الأسود (غير المشروع) من الاقتصاد غير الرسمي .
- ٢- أن حجم أقتصاد الظل في العراق كان متباينا خلال مدة الدراسة ولم يأخذ نمطا معينا. إذ بلغ في عقد التسعينات (٣٠%) كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي و(٢٠%) في المدة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٩). وهذا يدل على ان العراق طوال مدة الدراسة لم يتبنى أية سياسات كفيلة بالحد منه.
- ٣- أن هنالك اختلال في البيئة القانونية والتنظيمية للتشريعات واللوائح الضريبية وقدمها اضافة الى التعقيد في اجراءات تحصيل الضريبة ادى الى زيادة التهرب الضريبي وبالتالي ارتفاع عدد العاملين في أنشطة اقتصاد الظل .
- ٤- لقد ركزت الدولة على توظيف الايرادات النفطية في مجال النفقات التشغيلية من رواتب واجور للموظفين الامر الذي ادى الى ظهور اغراض استهلاكية جديدة عملت على امتصاص هذه الزيادة دون ان يتولد عن ذلك زيادة في المجالات الاستثمارية مما شكل ضغطاً على السوق فتضائل الدخل الحقيقي ودفع بالافراد الى البحث عن اعمال اخرى في حدود أنشطة اقتصاد الظل .

٥- غياب التسجيل الرسمي للعديد من الانشطة القانونية المشروعة فيما يخص جانب الاقتصاد غير المنظم . وضعف القوانين والإجراءات المتبعة للحد من الانشطة غير القانونية وغير المشروعة فيما يتعلق

بجانب الاقتصاد الأسود (الجريمة).

٦- عدم اهتمام الدولة بجانب الاقتصاد غير المنظم كالمشروعات الصغيرة غير الرسمية وعدم اصدار التشريعات اللازمة لتنظيمها وحمايتها ودعمها ماليا وفنيا واداريا وتسويقيا وذلك لما تلعبه من دور كبير في الاقتصاد الرسمي للدولة.

٧- وجود علاقة سببية بين اقتصاد الظل ومتغيرات البحث حيث كانت علاقة تبادلية بينه وبين عرض النقد والايادات الضريبية ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي وعلاقة أحادية الاتجاه يكون فيها اقتصاد الظل هو المتغير المستقل والنتاج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم متغيرات تابعة تتأثر به.